قوانين السعودية الجديدة تستهدف تحطيم المكانة الاقتصادية للإمارات

التغيير

قالت صحيفة"تايمز اوف اسرائيل" في تقريرها اليوم الثلاثاء أن المملكة بدا وكأنها تستهدف "إسرائيل" الأسبوع الماضي عندما ذكرت الكيان على وجه التحديد في إعلانها عن سياسات الإعفاء الضريبي الجديدة.

يوم الإثنين الماضي، عدلت الرياض قواعدها بشأن الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لاستبعاد البضائع المصنوعة في المناطق المعفاة من الرسوم الجمركية أو "استخدام المدخلات الإسرائيلية" - التي تحتوي على مكون من صنع "إسرائيل"، أو من صنع شركة مملوكة كليًا أو جزئيًا لإسرائيليين - من الإعفاءات الضريبية التفضيلية.

بدلاً من إثارة عداء متجدد تجاه "إسرائيل"، فإن خطوة المملكة هي في الواقع جزء من المنافسة

المتصاعدة مع الإمارات العربية المتحدة على عباءة القوة الإقليمية، في حين أن إسرائيل ليست منخرطة بشكل مباشر في التنافس، إلا أن هناك عدداً من الطرق المحتملة التي يمكن من خلالها الانجرار إلى الوسط بينما يتنافس البلدان على الهيمنة الاقتصادية والسياسية على منطقة الخليج.

مع تحالف "القدس" وأبو ظبي الآن علناً، من المرجح أن تشعر "إسرائيل" بموجات الصدمة في معركة الخليج من خلال علاقاتها مع الإمارات.

ترى الإمارات العربية المتحدة علاقتها الناشئة مع "إسرائيل" كمحرك محتمل للنمو الاقتصادي وتوسيع النفوذ السياسي، في حين أن لآل سعود الآن مصلحة اقتصادية في إما الانضمام إلى الحلف - وهو ما رفضوا القيام به حتى الآن ولم يبدوا اهتماماً كبيراً مؤخراً - أو لعب دور المفسد.

أوضح براندون فريدمان، مدير الأبحاث في مركز موشيه دايان في جامعة تل أبيب، "إنهم يحاولون معاقبة الإماراتيين بسبب اتفاقات إبراهيم، الأمر الذي يمنح الإمارات العربية المتحدة ميزة اقتصادية إقليمية، وأيضًا ميزة سياسية".

في حين أن الخلاف الحالي اقتصادي بشكل أساسي، إلا أنه يأتي على خلفية سنوات من التوترات المتصاعدة حيث خرجت الدولتان عن التوافق في الشؤون الدبلوماسية والأمنية.

لم يكن الأمر دائما على هذا النحو. على مدى العقد الماضي، بدا أن نظام آل سعود والإماراتيين في حالة تأهب، حيث قاموا بالتنسيق في عدد من المبادرات الرئيسية، ومواجهة الحركات الشعبوية المستوحاة من الربيع العربي، والتدخل عسكريًا في اليمن، ومقاطعة قطر، وفرض ضريبة المبيعات عبر دول مجلس التعاون الخليجي.

كما تميزت الفترة نفسها بصداقة وثيقة بين ولي عهد البلدين. عندما عُيّن الملك سلمان ابنه محمد بن سلمان - المعروف شعبياً باسم MBS - وزيراً للدفاع في سن 28 في عام 2015، وبعد ذلك بعامين كولي للعهد، أخذه ولي عهد أبو ظبي الأكبر محمد بن زايد، أو MBZ، تحت جناحه وخدم. كشيء من معلمه. لكن على الرغم من المظاهر الخارجية، كان هناك ضغوط طويلة في التحالف، وسعى كلا الجانبين في الماضي إلى التزام الصمت.

في الأشهر الأخيرة، نجحت هذه الضغوط في كسر الحجاب المحكم عادة من السرية المحيطة بأفراد العائلة

المالكة وصناع القرار في الخليج.

قالت موران زاغا، الخبيرة في منطقة الخليج في ميتفيم - المعهد الإسرائيلي للشؤون الخارجية الإقليمية: "حدث شيء ما في السنوات العشر إلى العشرين الماضية جعل كل دولة تتعمق أكثر في أهدافها الوطنية، وتعمل معًا بشكل أقل".

وأشارت إلى أن التحول الإقليمي بعيدًا عن الاعتماد المفرط على الولايات المتحدة للحصول على الدعم العسكري قد أعطى قيمة كبيرة للدول القادرة على إلقاء ثقلها، الأمر الذي ربما أعطى الإمارات العربية المتحدة الزخم لمحاولة التملص من الظل للمملكة.

وقالت زاغا: "ليس لديهم المظلة الدفاعية التي كانت لديهم من قبل، ورغبة كل منهم هي زيادة قيمتها النسبية في المنطقة".

لم يؤثر الخلاف الناتج على العلاقات الاقتصادية للمنطقة فحسب، بل أثر أيضًا على أجنداتها الدفاعية، والتي لا تتماشى دائمًا.

بالنسبة لآل سعود، يمثل الإيرانيون التهديد الأمني الرئيسي، بينما ترى الإمارات العربية المتحدة في جماعة الإخوان المسلمين - والمحور التركي القطري الذي يدعمها - العدو الأساسي لها.

قال فريدمان: "ترى هذا التركيز المختلف". "في حين أن الإماراتيين قلقون للغاية ومدركون لأين يبدو أن جماعة الإخوان المسلمين ترفع رأسها في المنطقة، فإن آل سعود - بينما يرون بالتأكيد جماعة الإخوان يشكلون تهديدًا داخليًا - أعتقد خارجيًا أن لديهم نهجًا أقل عدوانية تجاه جماعة الإخوان خارج حدود المملكة ".

بينما عمل آل سعود عن كثب مع الولايات المتحدة وإسرائيل لمواجهة إيران، يحتفظ الإماراتيون بقنوات دبلوماسية مفتوحة مع طهران وعلاقة تجارية صحية من دبي إلى الجمهورية الإسلامية.

قال جوشوا كراسنا، باحث الشرق الأوسط في مركز موشيه دايان في جامعة تل أبيب، إن الاختلافات بين النهجين أصبحت أكثر وضوحًا وأهمية في عام 2019.

شهد ذلك العام عددًا من الهجمات المنسوبة إلى إيران وحلفائها الإقليميين. في مايو 2019، تعرضت ثلاث ناقلات نفط وسفينة تجارية رابعة لانفجارات قبالة سواحل الإمارات. في سبتمبر، تعرضت منشآت النفط في المملكة لهجوم بطائرات مسيرة، مما أدى إلى خفض إنتاج المملكة من النفط إلى النصف مؤقتًا.

على الرغم من خطابها العدواني، اختارت إدارة ترامب عدم مهاجمة إيران عسكريًا، مما أجبر كلا الجانبين على إعادة النظر في موقفهما الأمني.

أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة، التي يعتمد اقتصادها على الشحن البحري، أن الولايات المتحدة لن تحميها بالقدر الذي تريده، وقررت أن تأخذ زمام الأمور على عاتقها من خلال تهدئة التوترات مع طهران. وتجنبت تصريحات الحكومة الرسمية بعد الهجمات على الناقلات تسمية إيران بالجناة، وكانت وسائل إعلامها صامتة نسبيًا بشأن دور إيران، وبدأ المسؤولون الإماراتيون في التواصل مع طهران بشأن الأمن البحري.

كان آل سعود في البداية أكثر عدوانية بكثير، حيث ورد أنهم كانوا يستعدون لرد عسكري ضد إيران.

في عام 2019، انهار التحالف في اليمن أيضًا. أعلنت الإمارات أنها ستسحب قواتها من منطقة الحرب، وربما تفاجأ شركاؤها في نظام آل سعود.

وقد عجلت هذه الخطوة بانتقادات دولية متزايدة للتحالف الذي تقوده المملكة بشأن عدد القتلى المدنيين والأزمة الإنسانية في اليمن. كانت هناك أيضًا انتقادات محلية كبيرة أثرت على قرار أبوظبي.

قالت زاغا: "لن ترى مظاهرات في الشوارع". "يتم التعبير عنها بطرق أخرى. في الأحاديث الخاصة، في المجلس، في المقالات الصحفية، في منشورات المثقفين الذين يسألون "لماذا يُقتل جنودنا على أرض أجنبية ليست عدونا، ومن لم نعلن الحرب عليه؟"

آل سعود ، الذين يشتركون في الحدود مع اليمن، أكثر استثمارًا في الصراع، ولا يمكنهم الانسحاب بسهولة. علاوة على ذلك، فهم يرون"أنصار ا" امتدادًا لعدوهم، وهم أكثر إصرارًا على هزيمتهم.

الإمارات العربية المتحدة أكثر استثمارًا في الحرب الأهلية الليبية، لأنها مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بصعود جماعة الإخوان المسلمين.

في اليمن، تدعم أبو ظبي حركة انفصالية في جنوب اليمن، مخالفةً بذلك نظام آل سعود، الذين يدعمون حكومة موالية للإخوان في صنعاء وأعفوا حزب الإصلاح التابع للإخوان المسلمين في اليمن من قائمتهم الإرهابية.

في ليبيا، دعم الإماراتيون بنشاط حكومة خليفة حفتر ضد حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة. وهذه الأخيرة مدعومة بقوة من تركيا ويخشون أنها قد نضجت لسيطرة الإسلاميين.

كما يبدو أن الإمارات تقف وراء حصار مجلس التعاون الخليجي لعام 2017 على قطر. تحرك آل سعود والقطريون بسرعة لإصلاح العلاقات بعد قمة العلا في يناير 2021، التي استضافتها المملكة، مما دفع الكثيرين إلى الاعتقاد بأنها كانت سياسة تقودها الإمارات إلى حد كبير.

كما سعى الإماراتيون - وليس آل سعود - للحصول على صفة مراقب في منتدى غاز شرق المتوسط ، الذي يهدف إلى مواجهة الطموحات التركية في البحر الأبيض المتوسط.

تنافس اقتصادي محصلته صفر

كما يتصاعد التنافس الاقتصادي بين الشريكين السابقين أيضًا. قال فريدمان: "جزء من سبب حدوث ذلك هو أن آل سعود قد صدوا علنًا الصورة الإقليمية الأكبر للإماراتيين اقتصاديًا وسياسيًا".

تجد المملكتان نفسيهما يتنافسان اقتصاديًا بينما يسعيان لتحقيق أهداف متشابهة. كلاهما يتطلع إلى تجاوز اعتمادهما على صادرات النفط وتنويع اقتصاداتهما بسرعة.

يبدو أن آل سعود ينظرون إلى هذا الوضع على أنه منافسة صفرية، ويمررون قوانين تهدف إلى تقليص المكانة الاقتصادية الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

في فبراير، أعلنت الرياض أنه بحلول عام 2024، سيتم منع أي شركة متعددة الجنسيات لم تنقل مقرها الإقليمي إلى المملكة من العقود الحكومية المربحة، وهي خطوة تهدف بوضوح إلى تآكل مكانة دبي كمركز أعمال إقليمي.

وشملت الإجراءات الأخرى حظر الرحلات الجوية من المملكة إلى الإمارات ومحاولات شركة إدارة الموانئ

المحلية Terminal Gateway Sea Red لتحدي موانئ دبي العالمية. ويوم الاثنين، أعلن نظام آل سعود أن المنتجات التي تحتوي على مكونات مصنوعة في إسرائيل لن تكون مؤهلة للحصول على مزايا ضريبة الاستيراد.

ظهرت المنافسة الاقتصادية بشكل كامل خلال الأسبوعين الماضيين حيث اشتبك الجانبان علنًا في اجتماع أوبك + الحاسم. تركزت المحادثات بين أعضاء أوبك وروسيا حول محاولات الاتفاق على زيادات في إنتاج النفط مع انفتاح العالم مرة أخرى بعد إغلاق COVID-19.

طالب الإماراتيون، الذين استثمروا بكثافة في قدرتهم على إنتاج النفط من أجل تمويل التنمية الاقتصادية، بأن يتناسب إنتاجهم مع طاقتهم الجديدة. اختلف آل سعود ، وانهارت المحادثات دون اتفاق

قال فريدمان: "حقيقة أنه يتم عرضه علنًا هي البعد الأكثر إثارة للاهتمام هنا".

إسرائيل في الوسط

دفعت الجهود المملكة لإحباط البرنامج الاقتصادي الإماراتي إسرائيل - التي وقعت اتفاقي إبراهيم مع الإمارات والبحرين في سبتمبر - إلى المعركة.

بالنسبة لآل سعود، قد يعني كبح الإمارات العربية المتحدة القضاء على المناطق التي تخطو فيها أكبر خطواتها، بما في ذلك الانفتاح على إسرائيل.

وافترضت كراسنا: "قد يكونون غير راضين عن السرعة التي تتحرك بها الأمور بيننا وبين الإمارات العربية المتحدة، ومدى روعة هذه السرعة". ويمكن أن تتحرك الرياض لتحدي أو إبطاء الصفقات التكنولوجية والتجارية المهمة بين إسرائيل والإمارات إذا رأت أنها تمنح أبو ظبي ميزة غير مستحقة.

في الوقت نفسه، إذا تغلبت احتياجاتهم الاقتصادية أو الأمنية على المخاطر الداخلية للتطبيع، يمكن لنظام آل سعود البدء في إظهار علاقاتهم مع إسرائيل علانية. ومع ذلك، عليهم أن يخطوا بحذر أكبر بكثير من جيرانهم.

هناك معارضة سلفية قوية للتطبيع، ويخشى آل سعود من تعريض مجموعة التفاهمات الطويلة الأمد مع

المؤسسة الدينية التي وفرت للنظام الاستقرار والشرعية للخطر.

كما يجدون صعوبة في قياس مشاعر الشباب ، الذين لا يتذكرون الحروب الكبرى بين إسرائيل والدول العربية، ويشكلون ثلثي السكان. قال زاغا: "يجب عليهم إدارة هذا الخطر بحذر شديد". ويبدو أن العائلة المالكة ليست موحدة في كيفية التعامل مع إسرائيل.

في أكتوبر / تشرين الأول، قال السفير السابق لدى الولايات المتحدة بندر بن سلطان لقناة العربية: "نحن في مرحلة لا نهتم فيها بكيفية مواجهة التحديات الإسرائيلية لخدمة القضية الفلسطينية، علينا أن ننتبه لمواطننا. الأمن والمصالح ".

بعد شهرين، انتقد رئيس المخابرات السابق تركي بن فيصل إسرائيل في مؤتمر في البحرين.

الملك سلمان و نجله محمد بن سلمان منقسمان أيضًا حول التطبيع. بينما التقى محمد بن سلمان الشاب برئيس الوزراء آنذاك بنيامين نتنياهو في عام 2020 ويبدو أنه منفتح على تعاون المملكة مع إسرائيل، يرى والده الملك سلمان البالغ من العمر 85 عامًا أن دعم القضية الفلسطينية والدفاع عن الأقصى واجب على المملكة.

من المفارقات أن تغيير الحكومة في إسرائيل يجعل من السهل على نظام آل سعود التطبيع مع إسرائيل، وفي الوقت نفسه يجعل الرياض تضغط على المكابح. يشعر النظام أن لديه شرعية أكبر للتعاون مع القادة الذين لم يقودوا الحملة العسكرية في مايو ضد حماس في غزة.

وأوضحت زاغا أنه من ناحية أخرى، يتعين على حكامها الآن التعرف على أنفسهم وتقييم قائمة جديدة من القادة والوزراء في إسرائيل، وفي غضون ذلك، من المتوقع أن ينمو التنافس الصحي مع الإمارات.. هناك منافسة، وهي تجعل كلا الشريكين يبحثان عن طرق ليصبحا أقوى".